State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

فايز غنام الجمهور

يحال إلى لجنة الإسكان والعقار

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣
في شأن الرعاية السكنية

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه نصها كالاتي:

"وعلى أن تبلغ نسبة الاستقطاع الشهري للقرض الاسكاني نسبة (٥%) تحسب على ما تبقي من الراتب الشهري بعد الاستقطاعات "

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

علي رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣
في شأن الرعاية السكنية

حرص الدستور في نصه على المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على الأسرة كونها أساس المجتمع، وأسند للمشرع أمانة حفظ كيانها وحماية الأمومة والطفولة في ظلها، لاسيما أن أهم احتياجات الأسرة التي تحقق الحفاظ على كيانها وتقوي أواصرها هي الرعاية السكنية.

وعليه فقد صدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية تلبية لاحتياجات المواطنين من توفير السكن الملائم للأسرة الكويتية وتذليل الصعاب المادية من أجل توفير تلك الرعاية إلا أن المستجدات الحالية من تضخم اقتصادي وغلاء في الأسعار والتي تؤثر علي الحياة المعيشية للمواطنين استلزمت التدخل لتعديل هذا القانون بما يحقق العدالة الاجتماعية ، ونظراً لما يتكبده المواطنون من قروض كبيرة تثقل كاهلهم وتسبب لهم مشكلات جمة تعود سلباً علي حياتهم الاجتماعية والاسرية حيث تجاوز اجمالي استقطاعات القروض لبعض المواطنون نصف الدخل الشهري، فقد رئي تقديم هذا الاقتراح بتخفيض القسط الاسكاني إلى (٥%) بعد حساب الاستقطاعات على الراتب الشهري الإجمالي للموظف وليس إجمالي الراتب الشهري الموجود في شهادات الراتب الصادرة من جهة عمله.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الاول